

**No. 39434**

---

**Belgium (on behalf of Belgium and Luxembourg in the name  
of the Belgo-Luxembourg Economic Union)  
and  
Egypt**

**Agreement between the Belgo-Luxembourg Economic Union and the Arab Republic  
of Egypt on the reciprocal promotion and protection of investments. Cairo, 28  
February 1999**

**Entry into force: 24 May 2002 by notification, in accordance with article 13**

**Authentic texts: Arabic, Dutch, English and French**

**Registration with the Secretariat of the United Nations: Belgium, 7 July 2003**

---

**Belgique (agissant pour la Belgique et le Luxembourg, au  
nom de l'Union économique belgo-luxembourgeoise)  
et  
Égypte**

**Accord entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise et la République arabe  
d'Égypte concernant l'encouragement et la protection réciproques des  
investissements. Le Caire, 28 février 1999**

**Entrée en vigueur : 24 mai 2002 par notification, conformément à l'article 13**

**Textes authentiques : arabe, néerlandais, anglais et français**

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Belgique, 7 juillet 2003**

ما لم يسلم أى من الطرفين المتعاقدين بإخطار بالإنتهاء قبل ستة شهور على الأقل من إنتهاء فترة السريان . فإن هذا الإنفاق يتم مده تلقائياً في كل مرة لمدة عشر سنوات أخرى مع مفهوم أن كل من طرف في التعاقد له الحق في إنتهاء الإنفاق بإخطار يسلمه قبل ستة شهور على الأقل من تاريخ إنتهاء فترة السريان الجارية .

٢ - يحل هذا الإنفاق عند دخوله حيز النفاذ محل الإنفاق الموقع بين حكومة جمهوريه مصر العربية والاتحاد الاقتصادي بلجيكا ولوکسمبرج في ٢٨ فبراير ١٩٧٧.

٣ - يغطي هذا الإنفاق الإستثمارات التي تمت قبل تاريخ إنتهاء هذا الإنفاق لمدة عشر سنوات تحسب من تاريخ الإنتهاء .

واشهاداً على ما تقدم فإن الموقعين أدناه والمفوضين من قبل حكوماتهم المعنية قد وقعا هذا الإنفاق .

حرر في القاهرة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٩٩ من أصلين كل منهما باللغات ، الفرنسية ، الفلمنكية ، الإنجليزية والربية لكل منهم نفس الحجية . وفي حالة الاختلاف في التفسير ، يعتمد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة  
جمهورية مصر العربية  
  
صاحب السعادة  
ظافر البشري  
وزير الدولة للتخطيط  
والتعاون الدولي

عن الاتحاد  
الاقتصادي بين بلجيكا ولوکسمبرج  
  
صاحب السعادة  
إليو دي روبو  
نائب رئيس الوزراء ووزير  
الاقتصاد والاتصالات المسؤول  
عن التجارة الخارجية

عن حكومة مملكة بلجيكا  
بالأصلية عن نفسها وباسم  
حكومة دوقية لوکسمبرج العظمى ،  
عن حكومة والونيسا ،  
عن حكومة الفلمنك ،  
عن حكومة إقليم بروكسل - العاصمة

فإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الأطراف المتعاقدة أو من مواطنى دولة ليس لأحد طرف التعاقد علاقات دبلوماسية معها أو إذا كان لا يستطيع لإى سبب آخر أن يمارس هذه الوظيفة ، يطلب من نائب رئيس محكمة العدل الدولية القيام بهذا التعيين (التعيينات)

- ٤ - تحدد المحكمة التي يتم تشكيلها قواعد إجراءاتها . وتحذى قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون قرارات المحكمة نهائية وملزمة للطرفين المتعاقدين
- ٥ - يتحمل كل من طرف في التعاقد التكاليف الخاصة بالمحكمة المعين من قبله ويتحمل الطرفان المتعاقدان مناصفة التكاليف الخاصة بتعيين المحكم الثالث وكذا التكاليف الإدارية الخاصة بالمحكمة .

مادة ١١  
الدولة الأولى بالرعاية

يتمتع مستثمر كل من الطرفين المتعاقدين في كافة الأمور التي تتعلق بمعاملة الإستثمارات ، بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية في إقليم / أقاليم الطرف الآخر .

مادة ١٢  
تطبيق الإنفاق

يطبق هذا الإنفاق على كافة الإستثمارات التي قام بها مستثمر طرف متعاقد في إقليم / أقاليم الدولة (الدول) المتعاقدة الأخرى قبل أو بعد دخول هذا الإنفاق حيز التنفيذ طبقا لقوانين ولوائح أي دولة متعاقدة ، ولا يسرى هذا الإنفاق على المنازعات التي نشأت قبل دخوله حيز التنفيذ .

مادة ١٣  
الدخول حيز التنفيذ ومدة الإنفاق

- ١ - يدخل هذا الإنفاق حيز التنفيذ بعد شهر من تاريخ تبادل آخر إخطار بإتمام الإجراءات التأدية . ويظل الإنفاق ساري المنعول لمدة عشر سنوات در

- ٨ -

- د - قواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية (ICC) في باريس.
- ٤ - تكون أحكام التحكيم نهائية وملزمة لأطراف النزاع . يتعهد كل من طرف التعاقد بتنفيذ الأحكام طبقا لقوانينه المحلية .

**٩ مادة  
المشاورات**

تعقد الأطراف المتعاقدة ، عند الحاجة ، مشاورات بفرض مراجعة تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق . وتعقد هذه المشاورات بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .

**١٠ مادة  
المنازعات بين الأطراف المتعاقدة  
فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق**

١ - أي نزاع ينشأ بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق يتم تسويته بقدر الامكان من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢ - في حالة عدم تسوية النزاع من خلال القنوات الدبلوماسية يتم تقديم النزاع إلى لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن الطرفين . وتجمع هذه اللجنة دون تأخير لا داع له بناء على طلب الطرف الأول الذي اتخذ الإجراء .

٣ - إذا لم تتمكن اللجنة المشتركة من تسوية النزاع ، يحال هذا النزاع بناء على طلب أي من طرفى التعاقد إلى محكمة تحكيم تشكل كما يلى لكل حالة على حده:

يعين كل طرف من طرفى التعاقد محكم واحد خلال فترة شهرين من تاريخ إخطار أي من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر باتجاه نيته إلى تقديم النزاع إلى التحكيم ، يعين هذان العضوان ، باتفاق مشترك ، خلال شهرين من تعبيئهما ، مواطنا من دولة ثالثة كرئيس لمحكمة التحكيم .

إذا لم تراع هذه الحدود الزمنية ، فلأى من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيين (التعيينات) اللازمة ، بر

- ٧ -

مادة ٧  
التعويض عن الخسائر

يتمتع مستثمر أوى من الطرفين المتعاقدين الذى تعانى أستثماراته من خسائر فى إقليم الطرف المتعاقد الآخر بسبب عصيان ، شغب ، نزاع مسلح أو ثورة، بمعاملة ، من جانب الأخير ، لا تقل أفضليه عن التي يمنحها هذا الطرف لمستثمره أو مستثمرى دولة ثالثة وذلك فيما يتعلق بالإصلاح والتأمين والتعويض أو أية اعتبارات أخرى .

مادة ٨  
المنازعات بين طرف متعاقد ومستثمر

- ١ - يتم تسوية أي نزاع ينشأ بين مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بإستثمار في إقليم الدولة (الدول) المتعاقدة الأخرى بالطرق الودية كلما أمكن ذلك .
- ٢ - يسعى الأطراف بقدر الأمكان لتسوية المنازعات من خلال المفاوضات ، ومن خلال اللجوء إلى نصيحة خبير من طرف ثالث إذا ما لزم الأمر ، أو من خلال التوفيق بين الأطراف المتعاقدة من خلال القنوات الدبلوماسية .
- ٣ - إذا استمر وجود مثل هذا النزاع بين مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الآخر بعد فترة ستة شهور فللمستثمر الحق في أن يقدم الحالة إلى أي من :-
  - أ - التحكيم الدولى للمركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار المنشآ وفقاً لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى والتي اتيحت للتوقيع في واشنطن D.C في ١٨ مارس ١٩٦٥ (اتفاق ICSID ) ، أو
  - ب - محكم أو محكمة تحكيم دولية خاصة تنشأ طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى (UNCITRAL ) ، أو
  - ج - مركز القاهرة الأقليمى للتحكيم التجارى الدولى ، أو بـ

- ٦ -

- ٢- تتم التحويلات، في حالة غياب إتفاق في هذا الشأن ، بعملة حرة قابلة للتحويل على أساس السعر المطبق ، في اليوم الذي يتم فيه التحويل ، على العمليات النقدية للعملة المستخدمة .
- ٤- يصدر كل من طرفي التعاقد التراخيص الازمة لضمان أن التحويلات يمكن ان تتم بدون تأخير لاداع له وبدون أي مصاريف أخرى غير الضرائب والتكاليف العادلة .
- ٥- يجب آلا تقل الضمانت المشار إليها في هذه المادة عن تلك الممنوحة لمستثمرى الدولة الأولى بالرعاية .

مادة (٦٠)

الحلول

في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين أو أي مؤسسة عامة لهذا الطرف بالدفع - كنتيجة لضمان مالي يمنحه هذا الطرف لاستثمار تم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر - لمستثمرية ، يخول لهذا الطرف بمقتضى مبدأ الحلول ممارسة حقوق وتصرفات المستثمرين .

يطبق أيضاً مبدأ الحلول على الحق في التحويل ، المشار إليه في المادة (٥) بـ

يعادل هذا التعويض قيمة الاستثمار في اليوم السابق لتاريخ نزع الملكية أو في اليوم السابق لأن يصبح إجراء نزع الملكية الوشيك معروفاً بشكل عام أيهما أسبق . يتم دفع التعويض بدون تأخير ويتم حسابه بعملة حرة قابلة للتحويل ويتضمن سعر فائدة على أساس الليبور من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع . ويكون هذا التعويض قابل للتحويل الفعلي .

مسادة ( ٥ )  
التحويلات

- ١- تمشياً مع المعاهدات السارية بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمنع كل من طرف التعاقد مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل كافة المدفوعات المتعلقة بإستثمار، بما في ذلك بصفة خاصة :-
- أ- المبالغ اللازمة لإقامة وصيادة أو توسيع الاستثمار .
- ب- المبالغ اللازمة لأداء مدفوعات بموجب عقد بما في ذلك المبالغ اللازمة لسداد قروض ، إتاوات ومدفوعات أخرى ناتجة عن تراخيص ، إمتيازات وأى حقوق مماثلة وكذا مرتبات العاملين الأجانب .
- ج- العوائد .
- د- المتحصلات الناتجة عن التصفية الكلية أو الجزئية للإستثمارات بما في ذلك مكاسب رأس المال أو زيادة في رأس المال المستثمر .
- هـ- التعويض المدفوع طبقاً للمادة (٤) .
- ٢- يسمح أيضاً لمواطني الدول المتعاقدة المرخص لهم بالعمل فيإقليم الدولة ( الدول ) المتعاقدة الأخرى ، فيما يتعلق بإستثمار، بتحويل أي نسبة من متحصلاتهم لبلدهم الأصلي بـ

-٢- وعلى وجه الخصوص يسمح كل من الطرفين المتعاقدين ، بإبرام وتنفيذ عقود التراخيص والعقود المتعلقة بالمساعدات التجارية أو الإدارية أو الفنية طالما كانت هذه الأنشطة مرتبطة بـاستثمارات كما ذُكر في الفقرة الأولى.

مادة ( ٢ )  
معاملة الاستثمار

-١- تتمتع كافة الإستثمارات التي تخُص بشكل مباشر أو غير مباشر مستثمرى أحد الطرفين المتعاقدين بمعاملة عادلة ومنصفة في إقليم الدولة (الدول) الأخرى المتعاقدة.

-٢- تتمتع الإستثمارات أيضاً بالحماية والأمن بصفة مستمرة ، باستثناء أي إجراء غير مبرر أو تمييزى من شأنه أن يؤدي إلى إعاقة إدارتها، صيانتها ، استخدامها ، والتمنع بها أو تضييقها .

-٣- تتساوى المعاملة والحماية التي تضمنها الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة على الأقل مع تلك التي يتمتع بها مستثمرى أي دولة ثالثة ، ولا تقل أفضلية بأى حال عن تلك المعترف بها طبقاً للقانون الدولي .

-٤- وعلى أية حال لا تتمد المعاملة والحماية المشار إليها في الفقرات السابقة إلى المزايا التي يمنحها أي من طرف التعاقد لمستثمرى دولة ثالثة بسبب إشتراكه في أو انضمامه إلى منطقة تجارة حرة ، إتحاد جمركي ، سوق مشتركة أو أي شكل آخر لمنظمة إقتصادية إقليمية.

مادة ( ٤ )  
نزع وتحديد الملكية

لا يجوز مصادرة أو تأميم أو إخضاع استثمارات مستثمرى أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لإجراءات أخرى ذات تأثير مماثل ( المشار إليها فيما بعد "نزع الملكية" ) فيما عدا الحالات التي يتم فيها نزع الملكية من أجل المصلحة العامة بمقتضى إجراء قانوني ملزم، بدون أي تمييز و مقابل تعويض فوري ومناسب وفعلي . به

-٢ يعني إصطلاح "مستثمر" بالنسبة لكل من طرف التعاقد :

أ- أي شخص طبيعي يتمتع بجنسية مملكة بلجيكا، دوقية لوكسمبورج العظمى أو جمهورية مصر العربية طبقا لقوانينهم .

ب- أي كيان قادوه بما في ذلك هيئات ، شركات ، بيوت تجارية، جمعيات أو مؤسسات تأسست في إقليم أحدى الدول المتعاقدة طبقا لقوانينها .

-٣ يعني إصطلاح "عوائد" :

المبالغ التي يدرها الاستثمار لفترة محددة وعلى سبيل المثال لا الحصر : الأرباح ، الأرباح الموزعة للأسمى ، الإتاوات ، الفوائد .

-٤ ينطبق مصطلح "إقليم" على إقليم مملكة بلجيكا وإقليم دوقية لوكسمبورج العظمى وإقليم جمهورية مصر العربية وكذلك المناطق البحرية ومثال ذلك المناطق الملاحية وأعماق البحار التي تمتد فيما وراء المياه الإقليمية للدول المعنية والتي يمارس عليها الآخرون وفقا للقانون الدولي حقوقهم السيادية وسلطاتهم الشرعية بغرض استكشاف وإستغلال والحفاظ على الموارد الطبيعية.

#### مادة (٢) تشجيع الاستثمار

-١ يقوم كل طرف من طرفي التعاقد بدعم إستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر التي تتم في إقليمه ، وقبول وتشجيع كافة الإستثمارات بما يتفق مع قوانينه .

مادة (١)

تعريفات

لأغراض هذا الإتفاق :

-1 يعني إصطلاح "استثمارات" أي نوع من الأصول وأى مساهمة مباشرة أو غير مباشرة فى شكل نقدى ، عينى أو خدمات مستشرة أو معاد استثمارها فى أى قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي فى إقليم أحد الطرفين المتعاقدين وفق قوائمه ولوائحه بواسطة أحد مستثمرى الطرف المتعاقد الآخر ويتضمن على سبيل المثال وليس الحصر :

أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذا أى حق آخر كالرهونات ، التعهيدات ، حق الإنتفاع والحقوق المماثلة.

ب- الأسمى والأنواع الأخرى من المصالح فى شركات أو مؤسسات .

ج- سندات ، مطالبات بأموال وحقوق لأى أداء له قيمة اقتصادية .

د - حقوق الطبع ، العلامات ، براءات الاختراع ، العمليات الفنية ، الأسماء التجارية ، العلامات التجارية وإسم الشهرة .

هـ- الإمتيازات المنوحة وفقا لقانون عام أو بمقتضى عقد بما في ذلك إمتيازات البحث عن ، وإستخراج أو إستغلال الموارد الطبيعية .

لأغراض هذا الإتفاق فإن التغيير فى الشكل القانونى الذى استثمرت فيه الأصول ورأس المال أو أعيد استثمارها لا يؤثر على صفتها " كاستثمار " .

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

اتفاق بين الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا ولوسمبرج

من ناحية

وجمهورية مصر العربية

من ناحية أخرى

بشأن

التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

ان حكومة مملكة بلجيكا بالأصلة عن نفسها ،

وباسم حكومة دوقية لوسمبرج العظمى ،

وبمقتضى الإتفاقيات السارية ،

عن حكومة والونيا ،

عن حكومة الفلمنك ،

وحكومة إقليم بروكسل - العاصمة من ناحية ،

و

حكومة جمهورية مصر العربية من ناحية أخرى ،

( المشار اليهما فيما بعد بـ " الطرفين المتعاقدين " )

رغبة منها في دعم التعاون الاقتصادي بين الطرفين وتكثيف التعاون بين المؤسسات الخاصة ،

وبقصد خلق شروط ملائمة للاستثمار الخاص المتبادل في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين ،

وإدراكاً أن الحماية المتبادلة لتلك الاستثمارات سوف تحفز المبادرات الاقتصادية وتزيد الرخاء الاقتصادي لكلا الطرفين المتعاقدين ،

قد إنفقتا على ما يلى : -

[ DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS ]

## OVEREENKOMST

tussen de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie en de Arabische Republiek Egypte inzake  
de wederzijdse bevordering en bescherming van investeringen

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK BELGIE,

handelend mede in de naam van

de Regering van het Groothertogdom Luxemburg, krachtens bestaande overeenkomsten,

de Vlaamse Regering,

de Waalse Regering,

en de Brusselse Hoofdstedelijke Regering,

enerzijds,

en

DE REGERING VAN DE ARABISCHE REPUBLIEK EGYPTE,

anderzijds,

(hierna te noemen « de Overeenkomstsluitende Partijen »),

VERLANGENDE de economische samenwerking tussen beide Partijen te versterken en de  
samenwerking tussen privé-ondernemingen te versterken,

MET het voornemen op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij gunstige  
vooraarden te scheppen voor privé-investeringen van elke Overeenkomstsluitende Partij,

IN het besef dat wederzijdse bescherming van dergelijke investeringen de economische  
initiatieven zou stimuleren en de economische welvaart van beide Overeenkomstsluitende  
Partijen zou verhogen,

ZIJN het volgende overeengekomen :

### ARTIKEL 1

#### *Begripsomschrijvingen*

Voor de toepassing van deze Overeenkomst :

- 1) Betekent de term « investeringen » alle soorten vermogensbestanddelen en elke rechtstreekse of onrechtstreekse inbreng in speciën, natura of diensten, die op het grondgebied van de ene Overeenkomstsluitende Partij worden geïnvesteerd of geherinvesteerd, in welke sector ook van economische activiteit, door een investeerder van de andere Overeenkomstsluitende Partij en in overeenstemming met haar wet- en regelgeving. De term omvat in het bijzonder, doch niet uitsluitend :
  - a) roerende en onroerende goederen, alsmede andere rechten als hypotheken, retentierecht, vruchtgebruik en soortgelijke rechten;
  - b) aandelen en andere soorten belangen in bedrijven of ondernemingen;
  - c) obligaties, aanspraken op geld en rechten op iedere prestatie die economische waarde heeft;

- d) auteursrechten, merken, patenten, technische werkwijzen, handelsnamen, handelsmerken en goodwill;
  - e) publiekrechtelijke of contractuele concessies, waaronder die tot het opsporen, winnen of exploiteren van natuurlijke rijkdommen.
- Veranderingen in de rechtsvorm waarin vermogensbestanddelen en kapitaal werden geïnvesteerd of geherinvesteerd doen geen afbreuk aan de omschrijving ervan als « investering » als bedoeld in deze Overeenkomst.
- 2) Betekent de term « investeerders » met betrekking tot elke Overeenkomstsluitende Partij :
- a) Elke natuurlijke persoon die volgens de wetgeving van de betrokken Staat de nationaliteit heeft van het Koninkrijk België, het Groothertogdom Luxemburg dan wel de Arabische Republiek Egypte;
  - b) Elke rechtspersoon, met inbegrip van vennootschappen, bedrijven, firma's of verenigingen, die wordt opgericht op het grondgebied van één van de Overeenkomstsluitende Staten overeenkomstig de wetgeving van die Overeenkomstsluitende Staat.
- 3) Wordt onder « opbrengsten » verstaan : De bedragen die een investering voor een bepaalde tijd opbrengt en met name, doch niet uitsluitend, winsten, dividenden, royalty's en interessen.
- 4) Omvat de term « grondgebied » het grondgebied van het Koninkrijk België, het grondgebied van het Groothertogdom Luxemburg en het grondgebied van de Arabische Republiek Egypte evenals de zeegebieden, d.w.z. de gebieden op en onder zee die zich voorbij de territoriale wateren van de betreffende Staten uitstrekken en waarin deze, overeenkomstig het internationaal recht, soevereine rechten en rechtsmacht uitoefenen met het oog op de opsporing, de winning en het behoud van de natuurlijke rijkdommen.

## **ARTIKEL 2**

### *Bevordering van investeringen*

- 1) Elke Overeenkomstsluitende Partij bevordert investeringen van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij op haar grondgebied en laat zodanige investeringen toe en moedigt ze aan in overeenstemming met haar wetgeving.
- 2) Elke Overeenkomstsluitende Partij staat in het bijzonder het sluiten en uitvoeren van licentieovereenkomsten en overeenkomsten inzake commerciële, administratieve of technische bijstand toe, voor zover deze activiteiten verband houden met in het eerste lid bedoelde investeringen.

## **ARTIKEL 3**

### *Behandeling van investeringen*

- 1) Alle investeringen, zij het rechtstreekse of onrechtstreekse, door investeerders van een der Overeenkomstsluitende Partijen genieten op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Staat (Staten) een eerlijke en rechtvaardige behandeling.

- 2) Deze investeringen genieten een voortdurende bescherming en zekerheid, met uitsluiting van elke onredelijke of discriminatoire maatregel die het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de liquidatie van deze investeringen zou kunnen belemmeren.
- 3) De in de eerste twee leden beschreven behandeling en bescherming moeten minstens gelijk zijn aan die welke de investeerders van een derde Staat genieten en ze mogen in elk geval niet minder gunstig zijn dan die waarin het internationaal recht voorziet.
- 4) Deze behandeling en bescherming waamaar in de vorige leden wordt verwezen, strekken zich evenwel niet uit tot de voorrechten die een Overeenkomstsluitende Partij toekent aan de investeerders van een derde Staat op grond van zijn lidmaatschap van of associatie met een vrijhandelszone, een douane-unie, een gemeenschappelijke markt of iedere andere vorm van regionale economische organisatie.

#### ARTIKEL 4

##### *Ontneming*

##### *en eigendomsbeperking*

Investeringen gedaan door investeerders van de ene Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij kunnen niet worden onteigend, genationaliseerd of onderworpen aan andere maatregelen met een soortgelijk gevolg (hierna te noemen « onteigening »), behalve wanneer de onteigening wordt gedaan in het algemeen belang, met inachtneming van een behoorlijke rechtsgang, zonder enige discriminatie en tegen een spoedige, billijke en reële schadeloosstelling.

Het bedrag van de schadeloosstelling komt overeen met de waarde van de investeringen op de dag voorafgaand aan de onteigening of op de dag voordat de nakende onteigening openbaar werd, naargelang van welke situatie zich eerder voordoet. De schadeloosstelling wordt zonder vertraging uitgekeerd. Ze wordt berekend in een vrij omwisselbare munt en levert rente op tegen de LIBOR-rentevoet vanaf de datum van onteigening tot de datum van uitbetaling.

Dergelijke schadeloosstelling kan daadwerkelijk te gelde worden gemaakt.

#### ARTIKEL 5

##### *Overmakingen*

- 1) Behoudens naleving van de bestaande verdragen inzake regionale economische integratie staat elke Overeenkomstsluitende Partij aan investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij de vrije overmaking toe van alle betalingen in verband met een investering, met name van :
  - a) de bedragen bestemd om de investering tot stand te brengen, te behouden of uit te breiden;
  - b) de bedragen bestemd voor het nakomen van contractuele verbintenissen, met inbegrip van de bedragen die nodig zijn voor de terugbetaling van leningen, royalty's en andere betalingen

voortvloeiend uit licenties, concessies en andere soortgelijke rechten, alsmede de bezoldiging van het geëxpatrieerd personeel;

c) de opbrengst

d) de opbrengst van de gehele of gedeeltelijke liquidatie van de investeringen, met inbegrip van meerwaarden of verhogingen van het geïnvesteerd kapitaal;

e) de in toepassing van Artikel 4 uitgekeerde schadeloosstellingen.

2) De onderdanen van de Overeenkomstsluitende Staten die uit hoofde van een investering toelating hebben gekregen om op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Staat (Staten) te werken, is het tevens toegestaan een deel van hun verdiensten over te maken naar hun land van herkomst.

3) Wanneer hierover geen overeenkomst wordt bereikt, wordt het geld overgemaakt in vrij omwisselbare munt, tegen de wisselkoers die op de datum van overmaking van toepassing is op contante transacties in de gebruikte munt.

4) Elke Overeenkomstsluitende Partij verleent de toelatingen die vereist zijn om de overmaking zonder onnodige vertraging uit te voeren, zonder andere lasten dan de gebruikelijke taksen en kosten.

5) De in dit Artikel vermelde waarborgen zijn ten minste gelijk aan die welke worden toegestaan aan investeerders van de meest begunstigde natie.

#### ARTIKEL 6

##### *Subrogatie*

Indien één der Overeenkomstsluitende Partijen of één van haar openbare instellingen op grond van een waarborg verleend voor een investering, gedaan op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, haar investeerders uitkeert, is eerstgenoemde Partij gerechtigd krachtens subrogatie de rechten en vorderingen van de investeerders uit te oefenen.  
De subrogatie zal ook van toepassing zijn op het recht op overmaking waarnaar in Artikel 5 wordt verwezen.

#### ARTIKEL 7

##### *Schadeloosstelling*

Investeerders van de ene Overeenkomstsluitende Partij die verliezen lijden met betrekking tot hun investeringen op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij wegens opstand, ongeregeldheden, gewapende conflicten of revolutie, genieten vanwege laatstgenoemde, wat de restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of een andere regeling betreft, een behandeling die ten minste gelijk is aan die welke die Partij aan haar eigen investeerders of die van een derde staat verleent.

#### ARTIKEL 8

*Regeling van geschillen tussen een  
Overeenkomstsluitende Partij  
en een investeerder*

- 1) Elk geschil dat kan ontstaan tussen een investeerder van de ene Overeenkomstsluitende Partij en de andere Overeenkomstsluitende Partij in verband met een investering op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Staat (Staten), wordt, zo mogelijk, in der minne geregeld.
- 2) De Partijen dienen er in de mate van het mogelijke naar te streven geschillen door onderhandeling te regelen, indien nodig door deskundig advies in te winnen van een derde partij of nog door middel van bemiddeling tussen de Overeenkomstsluitende Partijen langs diplomatische weg.
- 3) Wanneer een dergelijk geschil tussen een investeerder van een Overeenkomstsluitende Partij en de andere Overeenkomstsluitende Partij blijft bestaan na een tijdvak van zes maanden, kan de investeerder het geval voorleggen aan :
  - a) de internationale arbitrage van het Internationale Centrum voor Beslechting van Investeringsgeschillen (I.C.S.I.D.), dat is opgericht krachtens het Verdrag inzake de beslechting van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten, dat op 18 maart 1965 te Washington voor ondertekening werd opgesteld (ICSID Convention), of
  - b) een scheidsman of internationaal scheidsgerecht ad hoc, ingesteld volgens de arbitrage-regels van de Commissie van de Verenigde Naties voor Internationaal Handelsrecht (U.N.C.I.T.R.A.L.);
  - c) het Regionaal Centrum voor Internationale Commerciële Arbitrage van Kaïro, of
  - d) de arbitrageregels van het Scheidsgerecht van de Internationale Kamer van Koophandel (ICC) te Parijs;
- 4) De uitspraken van het scheidsgerecht zijn onherroepelijk en bindend voor de partijen bij het geschil. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich ertoe ze uit te voeren overeenkomstig haar nationale wetgeving.

**ARTIKEL 9**

*Raadplegingen*

De Overeenkomstsluitende Partijen plegen, wanneer nodig, overleg over de uitlegging of toepassing van deze Overeenkomst. Dit overleg zal gehouden worden op verzoek van een der Overeenkomstsluitende Partijen.

**ARTIKEL 10**

*Geschillen tussen de Overeenkomst-  
sluitende Partijen betreffende de uitlegging  
of toepassing van deze Overeenkomst*

1) Elk geschil betreffende de uitlegging of toepassing van deze Overeenkomst moet zo mogelijk langs diplomatieke weg worden geregeld.

2) Wanneer een geschil niet langs diplomatieke weg kan worden beslecht, wordt het voorgelegd aan een gemengde commissie bestaande uit vertegenwoordigers van beide Partijen. Deze Commissie komt op verzoek van de meest gerechte Partij en zonder onnodige vertraging bijeen.

3) Indien de gemengde commissie het geschil niet kan regelen, wordt het op verzoek van een der Overeenkomstsluitende Partijen onderworpen aan een scheidsgerecht dat voor elk geval afzonderlijk op de volgende wijze wordt samengesteld :

Elke Overeenkomstsluitende Partij benoemt één scheidsman binnen een tijdvak van twee maanden vanaf de datum waarop een der Overeenkomstsluitende Partijen de andere Overeenkomstsluitende Partij in kennis heeft gesteld van haar voornemen het geschil aan arbitrage te onderwerpen. Binnen twee maanden na hun benoeming benoemen de twee scheidsmannen in onderlinge overeenstemming een onderdaan van een derde Staat tot voorzitter van het scheidsgerecht.

Wanneer de termijnen niet werden nageleefd, kan een der Overeenkomstsluitende Partijen de Voorzitter van het Internationale Gerechtshof verzoeken over te gaan tot de noodzakelijke benoeming(en).

Indien de Voorzitter van het Internationale Gerechtshof onderdaan is van een Overeenkomstsluitende Partij of van een Staat waarmee een der Overeenkomstsluitende Partijen geen diplomatische banden heeft dan wel om een andere reden verhinderd is bedoelde functie uit te oefenen, wordt de Ondervoorzitter van het Internationale Gerechtshof verzocht de benoeming(en) te verrichten.

4) Het aldus samengestelde Gerecht bepaalt zijn eigen procedureregels. Het doet uitspraak bij meerderheid van stemmen; de uitspraken zijn onherroepelijk en bindend voor de Overeenkomstsluitende Partijen.

5) Elke Overeenkomstsluitende Partij draagt de kosten van de door haar benoemde scheidsman. De kosten die voortvloeien uit de benoeming van de derde scheidsman en de ambtelijke kosten van het college worden gelijkelijk door de Overeenkomstsluitende Partijen gedragen.

#### **ARTIKEL 11**

##### *Meestbegunstigingsbehandeling*

In alle aangelegenheden met betrekking tot de behandeling van investeringen genieten de investeerders van elke Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied/de grondgebieden van de andere Partij de meestbegunstigingsbehandeling.

#### **ARTIKEL 12**

##### *Toepassing van de Overeenkomst*

Deze Overeenkomst is van toepassing op alle investeringen die voor of na de inwerkingtreding van deze Overeenkomst werden gedaan door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied/de grondgebieden van de andere Overeenkomstsluitende Staat (Staten) overeenkomstig haar/hun wetten en voorschriften. De Overeenkomst is echter niet van toepassing op geschillen die vóór de inwerkingtreding zijn ontstaan.

#### ARTIKEL 13

##### *Inwerkingtreding en duur*

- 1) Deze Overeenkomst treedt in werking één maand na de datum waarop de laatste kennisgeving dat aan de wettelijke voorschriften is voldaan, werd uitgewisseld. Ze blijft van kracht gedurende een tijdvak van tien jaar.  
Tenzij ten minste zes maanden vóór de datum van het verstrijken van de geldigheidsduur door een van beide Overeenkomstsluitende Partijen mededeling van beëindiging is gedaan, wordt deze Overeenkomst telkens voor een tijdvak van tien jaar stilzwijgend verlengd, met dien verstande dat elke Overeenkomstsluitende Partij zich het recht voorbehoudt de Overeenkomst te beëindigen met inachtneming van een opzegtermijn van ten minste zes maanden vóór de datum van het verstrijken van de lopende termijn van geldigheid.
- 2) Na de inwerkingtreding van deze Overeenkomst wordt de op 28 februari 1977 in Kaïro gesloten Overeenkomst tussen de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie en de Arabische Republiek Egypte door de onderhavige Overeenkomst vervangen.
- 3) Ten aanzien van investeringen die vóór de datum van beëindiging van de Overeenkomst zijn gedaan, blijft deze van kracht gedurende een tijdvak van tien jaar vanaf de datum van beëindiging.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekende vertegenwoordigers, daartoe naar behoren gemachtigd door hun onderscheiden Regeringen, deze Overeenkomst hebben ondertekend.  
GEDAAN te Kaïro, op 28 februari 1999, in twee oorspronkelijke exemplaren, in de Nederlandse, de Franse, de Arabische en de Engelse taal, zijnde alle teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Engelse tekst doorslaggevend.

Voor de Belgisch-Luxemburgse Economische Unie :

Voor de Regering van het Koninkrijk België, handelend mede in de naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg, voor de Vlaamse Regering, voor de Waalse Regering en voor de Brusselse Hoofdstedelijke Regering,

Voor de Regering van de Arabische Republiek Egypte :

[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

AGREEMENT BETWEEN THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION AND THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Kingdom of Belgium,  
acting both in its own name and in the name of the Government of the Grand-Duchy of Luxembourg, by virtue of existing agreements,  
the Walloon Government,  
the Flemish Government,  
and the Government of the Region of Brussels-Capital,  
on the one hand,  
and  
The Government of the Arab Republic of Egypt,  
on the other hand,  
(hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),  
Desiring to reinforce economic co-operation between both Parties and to intensify co-operation between private enterprises,  
Intending to create favourable conditions for reciprocal private investments in the territory of either Contracting Party,  
Recognizing that reciprocal protection of such investments would stimulate the economic initiatives and increase the economic prosperity of both Contracting Parties,  
Have agreed as follows :

*Article 1. Definitions*

For the purpose of this agreement :

- 1) The term investments means any kind of assets and any direct or indirect contribution in cash, in kind or in services, invested or reinvested in any sector of economic activity in the territory of one Contracting party in accordance with its laws and regulations by an investor of the other Contracting Party and includes in particular, though not exclusively :
  - a) movable and immovable property as well as any other right such as mortgages, pledges, usufruct and similar rights ;
  - b) shares and other kinds of interest in companies or enterprises ;
  - c) bonds, claims to money and rights to any performance having economic value ;
  - d) copyrights, marks, patents, technical processes, trade-names, trade-marks and goodwill ;

e) concessions, granted under public law, or under contract including concessions to search for, extract or exploit natural resources.

Changes in the legal form in which assets and capital have been invested or reinvested shall not affect their designation as "investments" for the purpose of this Agreement.

2) The term "investors" means with regard to each Contracting Party :

a) Any natural person having the nationality of the Kingdom of Belgium, of the Grand Duchy of Luxembourg or of the Arab Republic of Egypt in accordance with its legislations ;

b) Any legal entity, including corporations, companies, firms, enterprises or associations constituted in the territory of one of the Contracting States in accordance with its legislation ;

3) The term "returns" means :

The amounts yielded by an investment for a definite period in particular though not exclusively : profits, dividends, royalties and interests.

4) The term "territory" shall apply to the territory of the Kingdom of Belgium, to the territory of the Grand-Duchy of Luxembourg and to the territory of the Arab Republic of Egypt as well as to the maritime areas i.e. the marine and underwater areas which extend beyond the territorial waters of the States concerned and upon which the latter exercise, in accordance with international law, their sovereign rights and their jurisdiction for the purpose of exploring, exploiting and preserving natural resources.

#### *Article 2. Promotion of investments*

1) Each Contracting Party shall promote investment on its territory by investors of the other Contracting Party and shall accept and encourage all investment in accordance with its legislation.

2) In particular, each Contracting Party shall authorize the conclusion and execution of licensing contracts and of contracts relating to commercial, administrative or technical assistance, as far as these activities are in connection with investments as mentioned in Paragraph 1.

#### *Article 3. Treatment of investment*

1) All investments belonging directly or indirectly to investors of one of the Contracting Parties shall enjoy fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting State(s).

2) Such investment shall also enjoy continuous protection and security, excluding any unjustified or discriminatory measure which could hinder their management, maintenance, utilization, enjoyment or liquidation.

3) The treatment and protection guaranteed by paragraphs 1 and 2 of this Article shall at least be equal to that enjoyed by investors of any third State and will in no case be less favourable than that recognized under international law.

4) Nevertheless, the treatment and protection referred to in the preceding paragraphs, shall not be extended to privileges which either Contracting Party accords to the investors of a third State because of its participation in, or association with a free trade zone, customs union, a common market or any other form of regional economic organization.

*Article 4. Deprivation and limitation of ownership*

Investment made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party cannot be expropriated, nationalized or subjected to other measures having a similar effect (hereinafter referred to as "expropriation") except when the expropriation is done for public interest, under due process of law, without any discrimination and against prompt, adequate and effective compensation.

Such compensation shall amount to the value of the investment the day before the date of expropriation or the day before the impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier. The compensation shall be paid without delay and shall be calculated in a freely convertible currency and include interest rate at LIBOR from the date of expropriation until the date of payment. Such compensation shall be effectively realizable.

*Article 5. Transfers*

1) Subject to compliance with the current treaties on regional economic integration each Contracting Party shall grant to investors of the other Contracting Party the free transfer of all payments relating to an investment, including more particularly ;

- a) amounts necessary for establishing, maintaining or expanding the investment ;
- b) amounts necessary for payments under a contract, including amounts necessary for repayment of loans, royalties and other payments resulting from licenses, concessions and other similar rights, as well as salaries of expatriate personnel ;
- c) returns ;
- d) proceeds from the total or partial liquidation of investments including capital gains or increases in the invested capital ;
- e) compensation paid pursuant to Article 4.

2) The nationals of the Contracting States who have been authorized to work in the territory of the other Contracting State(s) in connection with an investment shall also be allowed to make transfer of any portion of their earnings to their country of origin.

3) In the absence of an agreement on this matter, transfers shall be made in a freely convertible currency at the rate applicable on the day the transfers are made to cash transactions in the currency used.

4) Each Contracting Party shall issue the authorizations required to ensure that the transfers can be made without undue delay, with no other expenses than the usual taxes and costs.

5) The guarantees referred to in this Article shall not be less than those granted to the investors of the most favoured nation.

*Article 6. Subrogation*

In the event that one of the contracting Parties or any public institution of this Party, as a result of a financial guarantee given by it for an investment effected in the territory of the other Contracting Party, makes payment to its investors, this Party is entitled by virtue of subrogation, to exercise the rights and actions of the investors.

The subrogation shall also apply to the right of transfer referred to in Article 5.

*Article 7. Compensation for losses*

Investors of either Contracting Party whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting Party owing to revolts, riots, armed conflicts or revolutions shall enjoy, on the part of the latter a treatment no less favourable than the treatment that Party accords to its own investors or to those of a third State, as regards restitution, indemnification, compensation or other considerations.

*Article 8. Disputes between a Contracting Party and an investor*

1) Any dispute which may arise between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment in the territory of the other contracting State(s) shall, whenever possible, be settled amicably.

2) As far as possible, the Parties shall endeavor to settle the dispute through negotiations, if necessary by seeking expert advice from a third party, or by conciliation between the Contracting Parties through diplomatic channels.

3) If such a dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party continues to exist after a period of six months, the investor shall be entitled to submit the case either to :

a) international arbitration of the International Center for Settlement of Investment Disputes established pursuant to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965 ( ICSID Convention ), or

b) an arbitrator or international ad hoc arbitral tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), or

c) the Cairo Regional Center for International Commercial Arbitration, or

d) arbitration Rules of the International Chamber of Commerce (ICC) in Paris.

4) The arbitral awards shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party undertakes to execute the awards in accordance with its national legislation.

*Article 9. Consultations*

The Contracting Parties shall, whenever needed, hold consultations in order to review the interpretation or application of this Agreement. These consultations shall be held at the request of either of the Contracting Parties.

*Article 10. Disputes between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this Agreement*

1) Any dispute relating to the interpretation or application of this Agreement shall be settled as far as possible through diplomatic channels.

2) In the absence of a settlement through diplomatic channels, the dispute shall be submitted to a joint commission consisting of representatives of the two Parties. This commission shall convene without undue delay at the request of the first Party to take action.

3) If the joint commission cannot settle the dispute, the latter shall be submitted, at the request of either Contracting Party, to an arbitration court set up as follows for each individual case :

each Contracting Party shall appoint one arbitrator within a period of two months from the date on which either Contracting Party has informed the other Party of its intention to submit the dispute to arbitration. Within a period of two months following their appointment, these two arbitrators shall appoint by mutual agreement a national of a third State as chairman of the arbitration court.

if these time limits have not been complied with, either Contracting Party shall request the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment(s).

if the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or of a State with which one of the Contracting Parties has no diplomatic relations or if, for any other reason, he cannot exercise this function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be requested to make the appointment(s).

4) The Court thus constituted shall determine its own rules of procedure. Its decisions shall be taken by a majority of votes ; they shall be final and binding on the Contracting Parties.

5) Each Contracting Party shall bear the costs resulting from the appointment of its arbitrator. The expenses in connection with the appointment of the third arbitrator and the administrative costs of the court shall be borne equally by the Contracting Parties.

*Article 11. Most favoured nation*

In all matters relating to the treatment of investments the investors of each Contracting Party shall enjoy most-favoured-nation treatment in the territory / territories of the other Party.

*Article 12. Application of the Agreement*

This Agreement shall apply to all investments made by investors of a Contracting Party in the territory / territories of the other Contracting State(s) prior to or after the entry of this agreement into force in accordance with the laws and regulations of either Contracting State. It shall, however, not be applicable to disputes which have arisen prior to its entry into force.

*Article 13. Entry into force and duration*

1) This agreement shall enter into force one month after the date of exchange of the last notification of the fulfillment of the legal procedures. The Agreement shall remain in force for a period of ten years.

Unless notice of termination is given by either Contracting Party at least six months before the expiry of its period of validity, this Agreement shall be tacitly extended each time for a further period of ten years with the understanding that each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement by notification given at least six months before the date of expiry of the current period of validity.

2) Upon entry into force of this Agreement, the Agreement between the Belgo-Luxembourg Economic Union and the Arab Republic of Egypt signed in Cairo on February 28th , 1977 shall be replaced by this Agreement.

3) Investments made prior to the date of termination of this agreement shall be covered by this Agreement for a period of ten years from the date of termination.

In Witness Whereof, the undersigned representatives, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Cairo, on the 28th February 1999, in two original copies, each in the French, Dutch, Arabic, and English languages, all texts being equally authentic. The text in the English language shall prevail in case of difference of interpretation.

**FOR THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION :**

For the Government of the Kingdom of Belgium, acting both in its own name and in the name of the Government of the Grand-Duchy of Luxembourg,

For the Walloon Government,

For the Flemish Government,

For the Government of the Region of Brussels-Capital,

ELIO DI RUPO

**FOR THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT :**

ZAFER EL BISHRY

[ FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS ]

ACCORD ENTRE L'UNION ÉCONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE  
ET LA RÉPUBLIQUE ARABE D'EGYPTE CONCERNANT  
L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES  
INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement du Royaume de Belgique, agissant tant en son nom propre qu'au nom du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg, en vertu d'accords existants, le Gouvernement wallon, le Gouvernement flamand, et le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale, d'une part, et

Le Gouvernement de la République Arabe d'Egypte, d'autre part, (ci-après dénommés les Parties Contractantes,

Désireux de renforcer la coopération économique entre les deux Parties et d'intensifier la coopération entre les entreprises privées,

Ayant pour objectif de créer des conditions favorables à la réalisation d'investissements privés par chacune des Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie Contractante,

Reconnaissant que la protection réciproque desdits investissements sont de nature à stimuler les initiatives économiques et à accroître la prospérité économique des deux Parties Contractantes, Sont convenus de ce qui suit:

*Article 1. Définitions*

Pour l'application du présent Accord:

1) Le terme " investissements " désigne tout élément d'actif quelconque et tout apport direct ou indirect en numéraire, en nature ou en services, investi ou réinvesti dans tout secteur d'activité économique, quel qu'il soit, par un investisseur de l'une des Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie Contractante conformément aux lois et règlements de cette dernière et comprend notamment, mais non exclusivement:

- a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits tels que hypothèques, usufruit et droits analogues;
- b) les actions et toutes autres formes de participations dans le capital de sociétés ou d'entreprises;
- c) les obligations, créances et droits à toutes prestations ayant une valeur économique;
- d) les droits d'auteur, les marques, les brevets, les procédés techniques, les noms déposés, les marques de commerce et le fonds de commerce;
- e) les concessions de droit public ou contractuelles, notamment celles relatives à la prospection, à l'extraction ou à l'exploitation de ressources naturelles.

Aucune modification de la forme juridique dans laquelle les avoirs et capitaux ont été investis ou réinvestis n'affectera leur qualification d'investissements au sens du présent Accord.

2) Le terme "investisseurs" désigne pour chacune des Parties Contractantes:

a) toute personne physique qui est un ressortissant du Royaume de Belgique, du Grand-Duché de Luxembourg ou de la République arabe d'Egypte, en vertu de la législation de l'Etat concerné;

b) toute personne morale, y compris les sociétés, entreprises, firmes ou associations constituées sur le territoire de l'un des Etats Contractants conformément à sa législation;

3) Le terme "revenus" désigne les sommes produites par un investissement pendant une période déterminée et notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, dividendes, royalties et intérêts.

4) Le terme "territoire" s'applique au territoire du Royaume de Belgique, au territoire du Grand-Duché de Luxembourg et au territoire de la République arabe d'Egypte ainsi qu'aux zones maritimes, c'est-à-dire les zones marines et sous-marines qui s'étendent au-delà des eaux territoriales de l'Etat concerné et sur lesquelles celui-ci exerce, conformément au droit international, ses droits souverains et sa juridiction aux fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

#### *Article 2. Promotion des investissements*

1) Chacune des Parties Contractantes encouragera les investissements sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie Contractante et admettra et encouragera tout investissement en conformité avec sa législation.

2) En particulier, chaque Partie Contractante autorisera la conclusion et l'exécution de contrats de licence et de contrats d'assistance commerciale, administrative ou technique, pour autant que ces activités aient un rapport avec les investissements visés au paragraphe 1.

#### *Article 3. Traitement des investissements*

1) Tous les investissements, directs ou indirects, effectués par des investisseurs de l'une des Parties Contractantes, jouiront sur le territoire de l'autre (des autres) Etat(s) Contractant(s) d'un traitement juste et équitable.

2) Ces investissements jouiront également d'une sécurité et d'une protection constantes, excluant toute mesure injustifiée ou discriminatoire qui pourrait entraver la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la liquidation desdits investissements.

3) Le traitement et la protection visés aux paragraphes 1 et 2 du présent Article seront au moins égaux à ceux dont jouissent les investisseurs de tout Etat tiers et ne pourront, en aucun cas, être moins favorables que ceux reconnus par le droit international.

4) Néanmoins, le traitement et la protection visés aux paragraphes précédents ne s'étendront pas aux priviléges qu'une ou l'autre Partie Contractante accorde aux investisseurs d'un Etat tiers, en vertu de sa participation ou de son association à une zone de libre échange, une union douanière, un marché commun ou à toute autre forme d'organisation économique régionale.

*Article 4. Mesures privatives et restrictives de propriété*

Les investissements effectués par des investisseurs de l'une des Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie Contractante ne pourront être ni expropriés, ni nationalisés, ni soumis à d'autres mesures ayant un effet similaire (désignées ci-après sous le terme d'"expropriation"), sauf si l'expropriation a lieu dans l'intérêt public, selon une procédure légale, sur une base non discriminatoire et moyennant le paiement sans délai d'une indemnité effective et adéquate.

Le montant des indemnités correspondra à la valeur de l'investissement la veille du jour de l'expropriation ou la veille du jour où l'intention d'exproprier a été rendue publique, suivant la première situation qui se présente. Elles seront versées sans retard, calculées en monnaie librement convertible et porteront intérêt au taux LIBOR à partir de la date de l'expropriation jusqu'à la date de leur paiement. Elles seront effectivement réalisables.

*Article 5. Transferts*

1) Sous réserve du respect des traités existants en matière d'intégration économique régionale, chaque Partie Contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie Contractante le libre transfert de tous les paiements relatifs à un investissement, et notamment:

- a) des sommes destinées à établir, à maintenir ou à développer l'investissement;
- b) des sommes destinées au règlement d'obligations contractuelles, y compris les sommes nécessaires au remboursement d'emprunts, les redevances et autres paiements découlant de licences, concessions et autres droits similaires, ainsi que les rémunérations du personnel expatrié;
- c) des revenus des investissements;
- d) du produit de la liquidation totale ou partielle des investissements, y compris les plus-values ou augmentations du capital investi;
- e) des indemnités payées en exécution de l'Article 4.

2) Les nationaux de chacun des Etats Contractants autorisés à travailler au titre d'un investissement sur le territoire de l'autre (des autres) Etat(s) Contractant(s), seront également autorisés à transférer une quotité de leur rémunération dans leur pays d'origine.

3) A défaut d'accord en la matière, les transferts seront effectués en monnaie librement convertible, au cours applicable à la date de ceux-ci aux transactions au comptant dans la monnaie utilisée.

4) Chacune des Parties Contractantes délivrera les autorisations nécessaires pour assurer sans délai l'exécution des transferts, et ce, sans autres charges que les taxes et frais usuels.

5) Les garanties prévues par le présent article ne seront pas moindres que celles accordées aux investisseurs de la nation la plus favorisée.

*Article 6. Subrogation*

Si l'une des Parties Contractantes ou un organisme public de celle-ci paie des indemnités à ses investisseurs en vertu d'une garantie financière donnée au titre d'un investissement effectué sur le territoire de l'autre Partie Contractante, ladite Partie pourra exercer les droits et faire valoir les revendications des investisseurs par voie de subrogation.

La subrogation s'appliquera également au droit de transfert visé à l'Article 5.

*Article 7. Indemnisation des dommages*

Les investisseurs de l'une des Parties Contractantes dont les investissements auraient subi sur le territoire de l'autre Partie Contractante des dommages dus à des révoltes, des émeutes, des conflits armés ou des révoltes, bénéficieront, de la part de cette dernière, d'un traitement, en ce qui concerne les restitutions, indemnisations, compensations ou autres dédommagemens, qui ne sera pas moins favorable que celui accordé par cette dernière Partie à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un Etat tiers.

*Article 8. Différends entre une Partie Contractante et un investisseur*

1) Tout différend pouvant survenir entre un investisseur de l'une des Parties Contractantes et l'autre Partie Contractante en rapport avec un investissement sur le territoire de l'autre (des autres) Etat(s) Contractant(s) sera, si possible, réglé à l'amiable.

2) Dans la mesure du possible, les parties tenteront de régler le différend par la négociation, en faisant éventuellement appel à l'avis spécialisé d'un tiers, ou par la conciliation entre les Parties Contractantes par la voie diplomatique.

3) A défaut de règlement du différend entre un investisseur de l'une des Parties Contractantes et l'autre Partie Contractante dans les six mois, l'investisseur sera autorisé à soumettre le différend :

a) à l'arbitrage international du Centre international pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements, créé en vertu de la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats, ouverte à la signature à Washington D.C., le 18 mars 1965 (Convention C.I.R.D.I.), ou

b) à un arbitre ou à un tribunal d'arbitrage ad hoc, établi selon les règles d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le Droit Commercial International (C.N.U.D.C.I.);

c) au Centre régional du Caire pour l'arbitrage commercial international, ou

d) aux Règles d'Arbitrage de la Chambre de Commerce Internationale (CCI) à Paris;

4. Les sentences d'arbitrage seront définitives et obligatoires pour les parties au différend. Chaque Partie Contractante s'engage à exécuter les sentences en conformité avec sa législation nationale.

*Article 9. Consultations*

Les Parties Contractantes tiendront, lorsque cela est nécessaire, des consultations relatives à l'interprétation ou à l'application du présent Accord. Ces consultations auront lieu à la demande de l'une ou l'autre Partie Contractante.

*Article 10. Différends entre les Parties Contractantes concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord*

1) Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord sera réglé, si possible, par la voie diplomatique.

2) A défaut de règlement par la voie diplomatique, le différend sera soumis à une commission mixte, composée de représentants des deux Parties. Celle-ci se réunira à la demande de la Partie la plus diligente et sans délai injustifié.

3) Si la commission mixte ne peut régler le différend, celui-ci sera soumis, à la demande de l'une ou l'autre Partie Contractante, à un tribunal arbitral constitué, pour chaque cas particulier, de la manière suivante:

Chaque Partie Contractante désignera un arbitre dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle l'une des Parties Contractantes a fait part à l'autre de son intention de soumettre le différend à l'arbitrage. Dans les deux mois suivant leur désignation, les deux arbitres désigneront d'un commun accord un ressortissant d'un Etat tiers qui exercera la fonction de président du tribunal arbitral.

Si ces délais n'ont pas été observés, l'une ou l'autre Partie Contractante invitera le Président de la Cour Internationale de Justice à procéder à la nomination ou aux nominations nécessaires(s).

Si le Président de la Cour Internationale de Justice est ressortissant de l'une ou l'autre Partie Contractante ou d'un Etat avec lequel l'une ou l'autre Partie Contractante n'entretient pas de relations diplomatiques, ou si, pour une autre raison, il est empêché d'exercer cette fonction, le Vice-Président de la Cour Internationale de Justice sera invité à procéder à la nomination ou aux nominations.

4) Le tribunal ainsi constitué fixera ses propres règles de procédure. Ses décisions seront prises à la majorité des voix; elles seront définitives et obligatoires pour les Parties Contractantes.

5) Chaque Partie Contractante supportera les frais liés à la désignation de son arbitre. Les débours inhérents à la désignation du troisième arbitre et les frais de fonctionnement du tribunal seront supportés, à parts égales, par les Parties Contractantes.

*Article 11. Nation la plus favorisée*

Pour toutes les questions relatives au traitement des investissements, les investisseurs de chacune des Parties Contractantes bénéficieront, sur le(s) territoire(s) de l'autre Partie Contractante, du traitement de la nation la plus favorisée.

*Article 12. Application de l'Accord*

Le présent Accord s'appliquera à tous les investissements effectués avant ou après son entrée en vigueur par les investisseurs de l'une des Parties Contractantes sur le(s) territoire(s) de l'autre (des autres) Etat(s) Contractant(s) en conformité avec les lois et règlements de l'un ou l'autre de ces Etats. Toutefois, il ne s'appliquera pas aux différends survenus avant son entrée en vigueur.

*Article 13. Entrée en vigueur et durée*

1. Le présent Accord entrera en vigueur un mois après la date d'échange de la dernière notification de l'accomplissement des procédures légales. Il restera en vigueur pour une période de dix ans.

A moins que l'une des Parties Contractantes ne le dénonce au moins six mois avant l'expiration de sa période de validité, il sera chaque fois reconduit tacitement pour une période de dix ans, chaque Partie Contractante se réservant le droit de le dénoncer par une notification introduite au moins six mois avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

2. Au moment de l'entrée en vigueur du présent Accord, l'Accord entre l'Union économique belgo-luxembourgeoise et la République arabe d'Egypte, signé au Caire le 28 février 1977, sera remplacé par le présent Accord

3. En ce qui concerne les investissements effectués antérieurement à la date d'expiration du présent Accord, les dispositions de ce dernier leur resteront applicables pour une période de dix ans à compter de la date d'expiration.

En foi de quoi, les représentants soussignés, dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait au Caire, le 28 février 1999, en deux exemplaires originaux, chacun en langues française, néerlandaise, anglaise et arabe, tous les textes faisant également foi. Le texte en langue anglaise prévaut en cas de divergence d'interprétation.

**POUR L'UNION ECONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE :**

Pour le Gouvernement du Royaume de Belgique, agissant tant en son nom propre qu'au nom du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg,

Pour le Gouvernement wallon,

Pour le Gouvernement flamand,

Pour le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale,  
ELIO DI RUPO

**POUR LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE D'EGYPTE :**  
ZAFER EL BISHRY